مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة أثر التضخم في مستوى معيشة الأسرة السورية خلال الفترة 2000 – 2010
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، سالي عدنان محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4916
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

دراسة أثر التّضخّم في مستوى معيشة الأسرة السّوريّة خلال الفترة 2010-2000

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*
سالي عدنان محمد**

(تاريخ الإيداع 15 / 6 / 2016. قُبِل للنشر في 12 / 12 / 2016)

□ ملخّص □

نظرا لأهمية التضخم في أي نظام اقتصادي في العالم ، فإن دراسة مسبباته وآثاره يعتبر من الأولويات لما للتضخم من تأثير مباشر على مؤشرات عديدة في الاقتصاد المحلي مما ينعكس بشكل مباشر في مستوى معيشة الأسرة، لذلك تناول البحث دراسة أثر ظاهرة التضخم في مستويات المعيشة من خلال بيان أثر التضخم على كل من الدخل والذي يعبر عن مستوى معيشة الأسرة، وسعر صرف الليرة السورية كونه إحدى أهم أدوات التأثير في النمو والاستقرار الاقتصادي سواء على الصعيد الداخلي أم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية التي تؤثر بشكل مباشر في مستوى المعيشة وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 الى عام 2010 ، وكان من اهم النتائج التي توصل اليها البحث من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية وجود أثر متبادل بين معدلات التضخم والدخل وسعر صرف الليرة السورية .

الكلمات المفتاحية : التضخم ، مستوى المعيشة ، الدخل ، سعر الصرف.

*أستاذ – قسم الاحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .
**طالبة ماجستير – قسم احصاء وبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

Studying the impact of inflation on level of living for Syrian Family during the period between 2000 – 2010

Dr. Abdul Hadi Al-Rifai*
Sally Adnan Mohammad**

(Received 15 / 6 / 2016. Accepted 12 / 12 / 2016)

□ ABSTRACT □

According to the importance of the inflation in any economical system in the world, therefore studying its causes and effects is considered a priority due to its direct influence on various indicators in the local economy. This reflects directly on the families living status.

Therefore, the research has studied the influence of inflation in the levels of living through showing the effect of inflation on the income, which reflects the family's living level, and the exchange rate for the syrian pound as the most important tool effecting the economical growth and stability, wether domestically or internationally, and this directly effects the living levels between 2000 and 2010.

The most important results of the analytical and decriptional study was the occurance of a reciprocal effect between inflation rates, income and the syrian exchange rate.

Key words : Inflation, living level , Income, exchange rate.

* **Professor- Department of Statistics and Programming - Faculty of Economics- Tishreen University - Lattakia – Syria.**
** **Postgraduate student- Department of Statistics and Programming- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia – Syria.**

مقدمة:

تعاني كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الحاضر من ظاهرة التضخم ، التي نتج عنها الكثير من الآثار التي وصلت إلى الحد الذي يمكن أن يهدد المستوى المعيشي لكافة الأسر ، وخاصة محدودة الدخل .ومن البديهي أن لهذه الظاهرة تأثير مباشر على القوة الشرائية للنقود الوطنية ، مما جعل المواطن يعاني من ارتفاع أعباء المعيشة وتكاليفها (غذاء وسكن وملابس وغيرها).

والتضخم – وإن كان ظاهرة عالمية – تتسرب أعراضها بسهولة إلى اقتصادنا السوري الصغير، ويكون تأثيرها أكبر بسبب ما نعانيه اليوم من ظروف.

إن ظاهرة التضخم أصبحت تمثل واقعا مريرا يعيشه المواطن ولا بد أن تكون هناك آلية واضحة مطبقة على أرض الواقع لضبط الأسعار ومراقبتها والعمل على مواجهة تداعيات التضخم المرتبطة بالمستهلك.

ولعل هذا يبرر هذه الدراسة حيث تلقي الضوء على ظاهرة التضخم وأسبابها وآثارها .

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من خلال الآتي:

1- يدرس ظاهرة معاصرة جدا ، ومؤثرة بشكل كبير في مستوى معيشة الأسرة السورية ، حيث أن الأسرة السورية هي اللبنة الأساسية في المجتمع ، فمستوى معيشتها سينعكس مباشرة على التنمية.

2–يدرس تغيرات معدل التضخم خلال فترة الدراسة ، وأثرها على دخل الأسرة وسعر صرف الليرة السورية.

يهدف البحث إلى الآتي:

1–التعرف على الأسباب الكامنة وراء التضخم ، وما هي آثاره في الأسرة السورية ، وفي التنمية بشكل عام

2–دراسة التغير الحاصل في مستوى معيشة الأسرة السورية جراء التضخم ، من خلال:

– إلقاء الضوء على تطور معدلات التضخم ، وكيف أثر على دخل الأسرة الذي ينعكس مباشرة على مستوى المعيشة في سورية وكذلك أثره في سعر صرف الليرة السورية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم القدرة على تحديد الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم في مستوى معيشة الأسرة السورية بشكل واضح ودقيق ومقدار الآثار السلبية الناجمة عنه في القدرة الشرائية للأسرة السورية والاختلالات والتغيرات التي يحدثها التضخم في هيكل استهلاك الأسرة بسبب ارتفاع الأسعار الناجم عنه ، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في:

أولا :هل يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لدخل الاسرة السورية وفي حال كان ذلك ، هل نسبة الانخفاض تساوي نسبة التضخم ام لا ؟

ثانيا :كيف تطورت معدلات التضخم خلال الفترة البحثية (2010–2000) ؟

ثالثا :ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم بأنواعه في واقع معيشة الأسرة السورية ؟

رابعا :كيف أثرت معدلات التضخم على سعر صرف الليرة السورية ؟

فرضيات البحث:

للضرورة سوف نعبر عن مستوى معيشة الأسرة بالدخل وبالتالي يمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

1-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والدخل (مستوى معيشة الأسرة)"

2-"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي"

متغيرات البحث:

مستوى المعيشة :يشير إلى حجم السلع المادية والخدمات الموجودة التي يمكن لفئة اجتماعية او اقتصادية الحصول عليها خلال فترة زمنية معينة[1]

التضخم :هو ارتفاع مستمر ودائم بصورة غير طبيعية لأسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.

الدخل :قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة .

سعر الصرف :هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.

منهجية البحث:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث ، باستخدام الأساليب الإحصائية وبمساعدة البرنامج الإحصائي (spss) بناء على ما توفر من بيانات ، وبما يخدم أغراض البحث.

مجتمع البحث:

الجمهورية العربية السورية ، خلال الفترة (2000-2010)

الدراسات السابقة:

1-دراسة قام بها مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بعنوان (التضخم – ماهيته – مفهومه – أشكاله – كيفية قياسه – آثاره) 2009في العراق:

هدفت هذه الدراسة إلى : التعرف على أشكال وأسباب وآثار التضخم الاجتماعية والاقتصادية ، ومنعكساتها على مختلف جوانب الحياة ، في العراق عام 2009 .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى الأتي:

• من آثار التضخم الاقتصادية ، أنه ينعكس على أسعار السلع ومستويات الأجور ونسب الإنتاج

• من آثار التضخم الاجتماعية ، يحدث فوارق طبقية يكون من شأنها إنشاء طبقات جديدة ، وإضعاف أو حتى محو أخرى كانت أهم.

وأهم مقترحاتها كانت:

• تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتحسين الأداء.

• تفعيل دور المصارف المركزية في ممارسة السياسة النقدية للتأثير في السيولة المتداولة بالسوق

2-دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الدول العربية ، بعنوان (تداعيات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي عام 2009 :

هدفت هذه الدراسة إلى : التعرف على مدى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على مستوى معيشة المستهلك العربي ، ذلك في عام 2009

وكان من أهم نتائجها :

1 -تأثر المستهلكون في الدول العربية تأثرا واضحا نتيجة التضخم ، وزادت معاناة المواطنين فيها خاصة في الدول الأقل نموا .

2 -ارتفعت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا حادا بين عامي 2006 و 2007 ، والأكثر خلال الربع الأول 2009 حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية ما أثر بشكل غير مباشر على معيشة المواطن العربي

وأهم توصياتها :

1 -تبني السياسات اللازمة لتنفيذ برامج وطنية عاجلة بالدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية

2 -إقامة مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لإدارته ، وذلك لتوفير كافة الاحتياجات للمواطنين ، وبأسعار مدروسة .

3-دراسة (Min BahadurShrestha) 2010بعنوان :أثر تضخم أسعار المواد الغذائية على الفقر في نيبال:

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير تضخم أسعار المواد الغذائية في معدلات الفقر، زيادة ونقصان في نيبال وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

1-أن % 30 من ارتفاع أسعار المواد الغذائية يرفع الفقر العام حوالي 11.5 نقطة مئوية .

2-ارتفاع تضخم أسعار الغذاء نقطة مئوية واحدة يسبب حوالي % 0.38 من الفقر العام (حوالي 100 ألف فقير).

ومن أهم توصياتها:

1-تخفيض الضرائب على المواد الغذائية الأساسية لخفض الأسعار المحلية.

2-تحفيز إنتاج الحبوب الغذائية لتوفير المواد الغذائية.الحفاظ على مخازن الأغذية على المستوى الإقليمي.

4-دراسة (nathalibonos) 2011بعنوان :الغذاء والأسعار في الهند : أثر ارتفاع اسعار المواد الغذائية على الرفاهية :

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى معرفة أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على رفاهية السكان في الهند ، بالإضافة إلى المقارنة بين آثاره في مستوى معيشة الأسر الريفية والحضرية.

وكان من أهم نتائجها:

-إن آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة السلع الأساسية ، انعكست بشكل خاص على مستوى معيشة الأسر الريفية أكثر من الأسر الحضرية في الهند.

ومن أهم توصياتها:

وضع السياسات المناسبة لخفض أسعار السلع ، لحماية المستهلك ، وتحسين مستوى معيشته.

5-دراسة (Linh Vu and Paul Glewwe) 2010 بعنوان : أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الفقر والرفاهية في فيتنام :

لقد كان هدف هذه الدراسة : التوصل إلى مدى تأثير التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية على معدلات الفقر، ومستويات الرفاهية في فيتنام .

وتوصلت الدراسة إلى النتيجة التالية :

إن ارتفاع اسعار السلع الغذائية سبب ارتفاعا في معدل الفقر ، وقلل رفاهية الأسر بنسبة 56 % .

وقد خرجت بتوصيات عدة منها :

ايجاد حلول اقتصادية واجتماعية ، ومحاولة المقارنة بين المنتجين والمستهلكين ، لإيجاد التوازن الحقيقي في السعر

النتائج و المناقشة:

إن مصطلح التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعا ، ولكن رغم شيوع استخدامه لايوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريفه بشكل واضح ، لذلك من المهم أن نبحث في مفهوم التضخم من كل جوانبه

أولا : مفهوم التضخم:

إن التعريف المشترك بين كل الباحثين لمصطلح التضخم يدور حول نقطة وحيدة ومتفق عليها وهي:

" أنه ارتفاع مستمر في الأسعار"

ولكن قبل الحديث عن هذا المصطلح بشكل مفصل لابد من التمييز بين نقطتين:

• إن التضخم كظاهرة اقتصادية، يتمثل في انخفاض القيمة الشرائية للنقود.

وهنا يمكن اعتبار التضخم نتيجة حدثت بالفعل لسبب محدد.

• إن ظاهرة التضخم سببها ارتفاع مستمر في الأسعار.

وقد توصل" كينز "إلى تعريف التضخم بشكل عام كما يلي:

"زيادة حجم الطلب الكلي للنقود على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار."

أما فيكسل فقد بنى تحليله في التضخم على أساس الزيادة التي تحدث في الطلب على السلع الاستهلاكية وتجاهل تأثير الزيادة التي تحدث في الطلب على عوامل الإنتاج[2] .

وعليه تعددت تعاريف التضخم نتيجة لاستخدامه في وصف ظواهر عديدة مختلفة ، منها:

• التضخم في الأسعار بمعنى أن الأسعار قد ارتفعت ارتفاعا غير عادي وغير طبيعي.

• التضخم في الدخل أو في الجزء من الدخل القومي، كالتضخم في الأجور أو الأرباح مما يعني أن الأجور و الأرباح قد ارتفعت ارتفاعا غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.

• التضخم في الرصيد النقدي :و الذي يعني زيادة كبيرة في المعروض من النقود.

• التضخم في التكاليف :أي أن أسعار عوامل الإنتاج قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا و فجائيا.

كذلك يعرفه البعض بأنه" نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول"

وقد عرف» كينز «التضخم الحقيقي بأنه:

"حالة اقتصادية لا تؤدي فيها إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج [3]"

و قد حاول «أميل جيمس- EMELE James » عام 1970 ،أن يعمق هذا التعريف، وأعطى التعريف التالي للتضخم: « بأنه حركة صعودية تتصف بالاستمرار الدائم، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض [4].

ولابد أن نشير أنه ليس كل ارتفاع للأسعار يسبب تضخماً إلاّ إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائم ، أو عندما يكون نمو الدخول النقدية مثل الأجور والرواتب لا يوازي نمو ارتفاع أسعار السلع والخدمات فتضعف القوة الشرائية للنقود [5]

وعليه فالتضخم : هو ارتفاع مستمر ودائم بصورة غير طبيعية لأسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.

ثانيا : أشكال التضخم:

توجد بعض المسميات لأنواع التضخم وهذه الأنواع ترتبط بظروف خاصة باقتصاد كل دولة ومنها:[6]

• التضخم العادي :

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات.

• تضخم جذب الطلب :

يحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي" المحلي والمستورد"، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، مثل ارتفاع بعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة أو السياحة والاصطياف، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الأسعار.

• التضخم المتسلل :

وهو تضخم عادي، لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار، فيلجؤون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو[6]

• التضخم الجامح :

عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

• التضخم المكبوت :

غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكأن الدولة بذلك كبتت الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء.

• التضخم المستورد :

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع، في الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والرواتب.

من المعتقد أن استيراد التضخم يلعب دورًا مهمًا في صنع التضخم المحلي . واستيراد التضخم هنا المقصود به استيراد التضخم من الدَّوْلة التي يتم الاستيراد منها، وليس ارتباطًا بارتفاع أو انخفاض قيمة السلعة المستوردة نفسها.

.التضخم الركودي :

في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة.

• التضخم الأصيل أو الملازم:

يزيد الطلب الكلي في الدول الفقيرة المتخلفة على السلع والخدمات دون أن يقابل ذلك زيادة في معدلات الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وينعكس أثر ذلك في ارتفاع الأسعار ويسمى ذلك بالتضخم الأصيل أو الملازم.

• التضخم الزاحف:

وهو عندما ترتفع الأسعار بنسبة 1% إلى 2% وهذا الارتفاع البسيط في الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين بما يحفزهم على زيادة استثماراتهم ويعتبر هذا نمواً اقتصادياً بنفس معدل ارتفاع الأسعار فيصبح ذلك تضخماً في الأسعار.

• التضخم المتسارع أو المفرط:

ويحدث هذا النوع من التضخم في حالات ارتفاع معدلات الأسعار بصورة عالية بسبب تمويل الحروب أو الحصار الاقتصادي الدولي لدولة ما ، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية.

.التضخم التصاعدي:

تؤدي الزيادة في ارتفاع الأسعار إلى الزيادة في الأجور والرواتب وينتج عن ذلك المزيد من ارتفاع الأسعار ويزيد من حدة التضخم ، أي يصبح التضخم تصاعدياً يغذي نفسه بنفسه فعند زيادة الأسعار يتم زيادة الأجور والرواتب وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأسعار وهكذا يتصاعد التضخم في كثير من الدول المتخلفة .

ثالثا :أثر التضخم في ارتفاع الأسعار:

إن أول ظاهرة تأتي إلى الأذهان عند الحديث عن التضخم أنه ينعكس بارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود ,ويترتب على ذلك ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود , وينتج عنه اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين ,المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوما بعد يوم بعملات أكثر استقرارا أو الاستثمار في الذهب والعقارات.

ويلعب التضخم بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لان ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحده أو في وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة كبيره في حين إن البعض الآخر يرتفع بسرعة اقل كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها ثابتة ,ويسبب الارتفاع المستمر في الأسعار آثارا تمس معيشة أفراد المجتمع فأصحاب الدخول الثابتة هم المتضررين من هذا الارتفاع بالمقابل يستفيد منها رجال الأعمال والتجار وغيرهم ممن ترتفع دخولهم بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع الأسعار.

وإن تفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب ، فهذه القوانين تقرر أنه – بالنسبة لكل سلعة على حدة – يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض .وإذا حدث إفراط في الطلب – فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر . ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار، وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر

ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

رابعا: أثر التضخم في سعر الصرف:

1–مفهوم أسعار الصرف :

يشير مصطلح سعر الصرف إلى سعر وحدة من العملة الوطنية مقدرا بوحدات عملة أجنبية أخرى .وله العديد من التعاريف، منها:

• سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني.

• وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

• أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسعة مرتبطان من خلال سعر الصرف[7] .

وعليه فإن سعر الصرف يعرف كما يلي:

سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية.

وهناك نوعان من أسعار الصرف، **سعر الصرف الثابت** وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد سعر صرف كل عملة أجنبية بوحدات العملة المحلية ، **وسعر الصرف الحر أو المعوّم.**

–وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية هو التضخم ، ففي عالم من حركة راس المال الدولية فان السياسة النقدية المستقلة لا يمكن لها أن تتعايش مع نظام تثبيت أسعار الصرف، فالارتباط بين معالجة التضخم وأسعار الصرف ،أدى ببعض الاقتصاديين إلى القول بان واحدا من تكاليف معالجة التضخم هو زيادة تقلبات أسعار الصرف الحرة والعائمة ، فمتغيرات مثل التضخم والنمو قد يؤثران على سعر الصرف، فأسعار الصرف الحقيقية لاتعود إلى القيمة الرسمية الثابتة ما دامت نسب التضخم ترتفع بازدياد.

وهنا سنعتمد **سعر الصرف الاسمي** والذي يعرف بأنه :مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر .ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض .وينقسم إلى:

سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به في يخص التبادلات التجارية الرسمية) ، وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية).

يمكن أن نقول أن العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخّم المحلية في سورية هي علاقة طردية، فكلما ازدادت معدّلات التضخّم المحلية، ارتفع سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تجاه الليرة السورية ، وهذا أمر بديهي لأنَّ النمط الاستهلاكي المستورد أصبح أكثر كلفة وكذلك الصادرات المتاحة أصبحت أكثر إيراداً.

2–آلية تحديد سعر صرف الليرة السورية:

أصبحت آلية تحديد سعر صرف الليرة السورية لدى مصرف سورية المركزي بحلول منتصف عام 2005 ترتكز على استراتيجية متكاملة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

فعلى المدى القصير يتم تحديد سعر الصرف يومياً بالاستناد إلى مجموعة من المؤشرات، وذلك من أجل إرسال إشارات واضحة للسوق حول توجهات مصرف سورية المركزي فيما يتعلق بسعر صرف الليرة السورية.

وعلى المدى المتوسط يتم استهداف سعر صرف مستقر لليرة السورية بما يضمن تقليل تقلباتها مقابل العملات الأخرى[8]

وعلى المدى الطويل يعمل مصرف سورية المركزي على إدارة سعر صرف حقيقي فعال قريب من مستوياته التوازنية بحيث يحقق تنافسية الاقتصاد السوري، مع التركيز على هدف مصرف سورية المركزي في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة باعتباره الهدف النهائي له.

وفيما يلي جدول لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال سلسلة من السنوات: [9]

الجدول رقم(1) سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة:2010-2000

المرحلة	البيان	سعر الصرف في الأسواق المجاورة	سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام	أسعار صرف العملات الأجنبية	سعر الصرف في الأسواق المجاورة	سعر صرف عمليات الدولة	أسعار صرف العملات الأجنبية
	العام	بداية العام			نهاية العام		
1	2000	46.25			46.25		
	2001	46.25			46.25		
	2002	46.25			53.13		
	2003	46.25			46.25		
2	2004		48.6			48.6	
	2005		49.9			49.9	
	2006		49.9			49.9	
3	2007			49.99			48.1
	2008			46.49			46.4
	2009			46.71			45.7
	2010			46.51			46.49

المصدر : نشرات مصرف سورية المركزي لسعر صرف الليرة للفترة بين2010-2000

المرحلة الأولى :سعر الصرف في الأسواق المجاورة أحدث هذا السعر بتاريخ.1990-7-15

المرحلة الثانية :سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام منذ.2004/1/3

المرحلة الثالثة :أسعار صرف العملات الأجنبية :تم توحيد نشرة أسعار صرف عمليات الدولة والقطاع العام مع نشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية بنشرة أسعار صرف

نلاحظ من الجدول السابق استقرار سعر الصرف في الاسواق المجاورة خلال الفترة المدروسة حيث لم يتجاوز التغير 3 ليرات سورية طوال الفترة المدروسة وذلك بالنسبة للمعدل خلال العام ,

أما بالنسبة لسعر الصرف في اخر العام فقد كان مستقرا وقريبا من مستوى سعر الصرف خلال العام ولم يتجاوز التغير فيه حدود التغير في سعر الصرف بحسب معدل العام ,ماعدا عام 2002 الذي كان فيه ارتفاع سعر

الصرف كبيرا بالمقارنة مع باقي الأعوام إلا إن سعر الصرف عاد إلى الحدود الطبيعية في عام 2003واستمر كذلك طوال الفترة المدروسة.

دراسة أثر التضخم في كل من الدخل وسعر صرف الليرة في سورية:

أولا :دراسة أثر التضخم في الدخل:

سنقوم بدراسة العلاقة الإرتباطية بين معدل التضخم وهو المتغير المستقل والدخل وهو المتغير التابع:

يمكن تقييم مستوى المعيشة بمتوسط دخل الأسرة ونسبة ما تنفقه على سد بعض احتياجاتهم الأساسية .

اختبار الفرضية الأولى:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و الدخل"

-حيث يمثل الدخل قيمة الناتج المحلي أو القومي والذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات.

والجدول التالي يبين الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة :

جدول (2) :الناتج المحلي الاجمالي في سورية :

السنة	البيان	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (م . ل. س)	معدل النمو	السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من لناتج المحلي الاجمالي
2000		123225	-	16.65	7400.900901
2001		268328	117.75%	17.18	15618.62631
2002		570975	112.79%	17.73	32203.89171
2003		904622	58.43%	18.3	49432.89617
2004		1266891	40.05%	18.42	68778.01303
2005		1506440	18.91%	18.49	81473.22877
2006		1726404	14.60%	19.09	90434.99214
2007		2020838	17.05%	19.7	102580.6091
2008		2448060	21.14%	20.33	120416.1338
2009		2520705	2.97%	20.98	120147.9981
2010		2791775	10.75%	21.65	128950.3464

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي، المكتب المركزي للإحصاء للسنوات2010-2000

ومعدلات التضخم كانت خلال فترة الدراسة كما في الجدول التالي :

جدول (3): معدلات التضخم خلال فترة الدراسة :

السنة	معدل التضخم
2000	1.5
2001	0.3
2002	0.9
2003	1.5
2004	2.1
2005	5
2006	8
2007	12.2
2008	15.4
2009	2.6
2010	5.9

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء للسنوات2010-2000

ولاختبار الفرضية نستخدم أسلوب تحليل الانحدار البسيط والذي يستلزم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وذلك باستخدام اختبارOne-Sample Kolmogorov-Smirnov Test حيث تعتبر البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي اذا كانت قيمة sig اكبر من0.05

ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول(4) :One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الناتج المحلي الاجمالي	معدلات التضخم
N		11	11
Most Extreme Differences	Absolute	.188	.147
	Positive	.186	.147
	Negative	-.188-	-.116-
Kolmogorov-Smirnov Z		.624	.487
Asymp. Sig. (2-tailed)		.831	.972

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي، المكتب المركزي للإحصاء للسنوات2010-2000

من الجدول السابق نجد ان قيمة الدلالة الاحصائية Asymp. Sig تساوي 0.831 وهي اكبر من مستوى الدلالة البالغ 0.05 بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي نقول بان بيانات الناتج المحلي الاجمالي تخضع للتوزيع الطبيعي.

بالمثل نجد ان قيمة Asymp. Sig تساوي 0.972 بالنسبة لمتغير التضخم وبالتالي فان بيانات معدل التضخم تخضع للتوزيع الطبيعي.

لذلك سنقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي ، من خلال معامل بيرسون للارتباط المبينة نتائجه في الجدول التالي:

جدول(5) : العلاقة الارتباطية بين معدل التضخم والناتج المحلي الاجمالي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Interval by Interval	Pearson's R	.899	.032	6.163	.000[c]
Ordinal by Ordinal					
N of Valid Cases		11			

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسنوات 2000-2010 ،المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.899 وهي تدل على وجود علاقة قوية وطردية , كما أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.00 وهي اقل من مستوى الدلالة وبالتالي الارتباط بين المتغيرين دال إحصائيا.

أي أنه كلما زاد معدل التضخم زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي ، وزاد حجم الاقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.وأيضا ينتج عن زيادة الدخل الكلي توسع النشاط الاقتصاد والقيام بمشروعات جديدة وخلق فرص عملة جديدة و زيادة الاستهلاك المحلي من السلع والخدمات أي ارتفاع معدل الاستهلاك لدى الفرد.

أما عند انخفاض معدل التضخم ينخفض إجمالي الناتج المحلي الذي يؤدي إلى انخفاض في الدخل الكلي مما ينتج عنه انخفاض في معدل دخل الفرد مما يخفض من معدل استهلاك الفرد و تقليص المشروعات المحلية مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويكون بذلك مؤشراً سلبياً أمام المستثمرين .لذلك يطلق عليه الاقتصاديين أنه أكثر المؤشرات شمولاً للأداء الاقتصادي.

كما أن معامل التحديد يساوي : $D = r^2$

0.899^2×100=80.82%

أي أن مساهمة معدل التضخم في الناتج المحلي الاجمالي الذي عبرنا من خلاله عن الدخل تساوي 80.82%وهي مساهمة كبيرة .

- **نموذج الانحدار البسيط:**

سنقوم باستنتاج نموذج الانحدار البسيط وفق طريقة (step wise) للمتغيرين المدروسين:

جدول (6): Model Summary[b]

Model	معامل الارتباط	معامل التحديد	Adjusted R Square	الخطأ المعياري للتقدير
1	.899[a]	.808	.787	1.352

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي السنوي ،المكتب المركزي للإحصاء

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة معامل الارتباط 0.899 كما هو وارد لدينا في الجدول الخاص بالارتباط البيرسوني وقيمة معامل التحديد 80.8% أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيره بنسبة 80.8% من خلال الزيادة في معدل التضخم.

ويمكننا استنتاج معاملات النموذج:

جدول (7): معاملات النموذج Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	712096.248	80891.089		8.803	.000
	التضخم	5.409	.878	.899	6.163	.000
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي						

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسنوات 2000-2010 المكتب المركزي للإحصاء

تأخذ معادلة الانحدار البسيط الشكل التالي:

$$y = a_0 + a_1 x_1$$

أي:

$$y = 712096.248 + 5.409 \times_1$$

وهي قيم ذات دلالة إحصائية.

هل النموذج دال احصائيا أم لا ؟

سنقوم باختبار دلالة النموذج بواسطة اختبار :ANOVA

جدول (8): تحليل التباين أحادي الطرف ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.875E11	1	4.875E11	37.983	.000[a]
	Residual	1.155E11	9	1.284E10		
	Total	6.031E11	10			

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي المكتب المركزي للإحصاء

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة sig هي 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي يمكن القول ن معادلة الانحدار البسيط هي المعادلة المناسبة لتمثيل البيانات.

ومما سبق نصل إلى النتيجة التالية:

-الخلاصة:

نرفض Ho ونقبل H1، وبذلك نقرر بأن : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم والدخل.

ثانيا :دراسة العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الاسمي:

اختبار الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم و سعر الصرف الاسمي"

• دراسة العلاقة الارتباطية بين معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي:

سنقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي من خلال معامل بيرسون للارتباط المبينة نتائجه في الجدول التالي:

جدول (9) :العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Interval by Interval	Pearson's R	. 446	.012	7.163	.0197[b]
Ordinal by Ordinal					
N of Valid Cases		11			

a. Not assuming the null hypothesis.
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.
c. Based on normal approximation.

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الاسمي للسنوات2010-2000 ، مصرف سورية المركزي

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط تساوي 0.446 وهي تدل على وجود علاقة طردية وضعيفة اي ان الزيادة في سعر الصرف الاسمي ستزيد من معدل التضخم ,كما ان قيمة الدلالة الاحصائية تساوي 0.0197 وهي اقل من مستوى الدلالة وبالتالي الارتباط بين المتغيرين دال احصائيا .

2-نموذج الانحدار:

سنقوم باستخدام طريقة (step wise) للتنبؤ بنموذج انحدار خاص بالمتغيرين المدروسين:

جدول(10): Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.446[a]	.199	.098	5.0532

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الاسمي ، مصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

كما أن معامل التحديد يساوي : $D = r^2$

0.199^2×100=19.9%

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة معامل الارتباط 0.446 كما هو وارد لدينا في الجدول الخاص بالارتباط البيرسوني وقيمة معامل التحديد0.199 ، والعلاقة الارتباطية ضعيفة ،أي أن ارتفاع التضخم يفسر الزيادة في سعر صرف الليرة وذلك بنسبة 19.9% . كما يوجد عوامل أخرى لارتفاع معدل التضخم في سورية غير ارتفاع سعر الصرف حيث تدل النتائج أن ارتفاع التضخم بنسبة بوحدة واحدة تزيد من سعر الصرف بنسبة 19.9% والباقي من العوامل المؤثرة في سعر الصرف تعود إلى حركة الاستيراد والتصدير والميزان السلعي والانتاج القومي وسياسة البنك المركزي للحفاظ على سعر الصرف.

-ويمكننا استنتاج معاملات النموذج:

جدول (11) : معاملات النموذج Coefficients :

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.318	2.137		6.021	.007
	x2	9.946	7.063	.446	9.149	.020

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات سعر الصرف الاسمي ، مصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

تأخذ معادلة الانحدار البسيط الشكل التالي: $y = \alpha_0 + \alpha_1 x_1$

أي: $y = 4.318 + 9.946 \times_1$

وهي قيم ذات دلالة احصائية.

-هل النموذج دال احصائيا أم لا ؟

سنقوم باختبار دلالة النموذج بواسطة اختبار ANOVA

جدول (12) :تحليل التباين أحادي الطرف ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	50.640	1	50.640	9.149	.0197[b]
	Residual	204.280	8	5.535		
	Total	254.920	9			

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي

من الجدول السابق نلاحظ ان قيمة sig تساوي 0.0197 وهي اقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 ،والتي تقول أن :هناك علاقة ضعيفة بين معدل التضخم وسعر الصرف الاسمي.

الاستنتاجات والتوصيات:

بعد اتباع الأسلوب الوصفي الذي اعتمد على دراسة كل من التضخم والناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف ، والأسلوب التحليلي الاحصائي في جمع البيانات وتحليلها والأرقام الاحصائية التي تم جمعها.

تم التوصل إلى مايلي:

1-هناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم والدخل، الذي عبرنا عنه بالناتج المحلي الاجمالي.

2-هناك علاقة طردية ضعيفة بين معدلات التضخم وسعر الصرف الاسمي حيث دلت النتائج أن ارتفاع التضخم بنسبة بوحدة واحدة تزيد من سعر الصرف بنسبة. 19.9%

أما التوصيات فهي:

1-أن التغلب على الأسباب الهيكلية للتضخم لن يتأت عن طريق خفض الإنفاق العام بهدف الحد من كمية النقود، وإنما عن طريق زيادة كفاءة الجهاز الإنتاجي، وعن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة في نفس الوقت، تؤدي إلى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار وتنعكس في النهاية في تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية..

2-اتباع سياسات نقدية ومالية تحافظ على استقرار سعر الصرف والعمل على التوازن بين المعروض من النقد في السوق وبين انتاجية الاقتصاد الوطني.

3-العمل على تفعيل سياسة الرقابة على الأجور حيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين معدلات الأجور و مستويات الإنتاجية المحققة ومن ثم التأثير في قوى العرض و الطلب لإبقاء مستويات الإنتاجية فوق نفقاتها . وبذلك يجب ألا تكتفي هذه السياسة بإحداث تغييرات في حجم الأجور النقدية فقط، بل يمتد ذلك إلى التأثير الكلي و المباشر على حجم الطلب الفعلي.

4- العمل على تفعيل سياسة الرقابة على الأسعار حيث يتم من خلال هذه السياسة تثبيت الأسعار عن طريق وضع حد أعلى لأسعار السلع و المواد الاستهلاكية الضرورية لجعلها في متناول الجميع بدلا من احتكارها من قبل فئة معينة.

المراجع:

[1] نبيل الروبي، *التضخم في الاقتصاديات المختلفة*، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر، ص13 ،345.

[2] مصطفى سلمان وآخرون، *مبادئ الاقتصاد الكلي*، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط1 ، الأردن، 2000، ص.225،476.

[3] بيتر بيتكي وديفيد بريسيتكو، *طريقة التفكير الاقتصادية*، ترجمة ليندا الحمود ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان / الأردن، 2008،ص 598 ، 895.

[4] مندور أحمد محمد ومحب زكي ايمان محمد ، *مبادئ الاقتصاد الكلي* ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/ مصر ، 1995،ص49 ،567.

[5] الأمين عبد الوهاب ، *مبادئ الاقتصاد الكلي* ، ط1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان/الأردن ،2002 ، ص74،387.

[6]-ZOU, H., GONG, L. AND ZENG, X. *Inflation Aversion. Annals of Economics and Finance* 12-1, 1{11 (2011)}

[7]-Muhammad Irfan Chani, Zahid Pervaiz, Sajjad Ahmad Jan, Amjad Ali and Amatul R. Chaudhary, Poverty, Inflation and Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan. World Applied Sciences Journal 14 (7): 1058-1063, 2011

[8] https://ar.wikipedia.org/wiki/ 8/3/2016- 23:30

[9] المكتب المركزي للاحصاء في سورية (2000–2010) المجموعة الاحصائية،مسوح دخل ونفقات الاسرة ، الناتج المحلي الانتاجي http://www.cbssyr.sy HYPERLINK "http://www.cbssyr.sy/"/ 8\2\2016 ، 13:20